policy international centre for inclusive growth

يونيسف لكل طفل

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل مد عوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة البرازيل.

ONE PAGER 542

ISSN 2318-9118 ديسمبر 2022

ليبيا: تصميم وتنفيذ استجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19، ومراعاتها للطفل[1]

علي بن رمضان (متطوع بالأمم المتحدة)؛ لوكاس ساتو وجوا بيدرو ديتز (مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل)

تأتي هذه الورقة الواحدة ضمن سلسلة مرتكزة على التقرير الصادر بعنوان "استجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التصميم، والتنفيذ، ومراعاة احتياجات الطفل". وقد أُعدَّت بالشراكة بين مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل ومكتب اليونيسف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بيلو، ديتز، وساتو 2022). واستعرضت الدراسة خصائص تصميم تدابير المساعدات الاجتماعية وتنفيذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى نهاية شهر آذار/ مارس 2021، ومدى مراعاة تلك التدابير لاحتياجات الأطفال وجوانب ضعفهم.

أحدثت الآثار الحادة لجائحة كوفيد-19، وما صاحبها من صراعٍ مسلح مُطوَّل وحصارٍ لمرافئ النفط، تباطؤًا كبيرًا في الاقتصاد الليبي. فقد سجّلت البلاد تراجعاً بنسبة 31.1% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2020 (البنك الدولي، 2021). ووفقا لتقديرات اليونيسف (الصادرة عام 2021)، بلغ عدد المحتاجين لمساعدات إنسانية في البلاد أكثر من 1.2 مليون شخص، بينهم 348 ألف طفل. كما تظل ليبيا أيضا بلد منشأ وعبور ومقصد للأشخاص المشردين قسريا والمهاجرين في المنطقة.

وحتى نهاية شهر آذار/ مارس 2021، قام مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل في تحديد ثلاث استجابات في مجال المساعدة الاجتماعية في ليبيا من خلال رصد الاستجابات في مجال الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19 في بُلدان الجنوب[2]. ويمكن تفسير غياب الاستجابة الحكومية بسنوات الصراع التي أدت إلى تآكل قدرات الدولة ونظام الحماية الاجتماعية في البلاد.

تألَّف برنامج المساعدات الاجتماعية الرئيسي للحكومة من مساعدات عينية طارئة غير متكررة أُطلقت في أيار/ مايو عام 2020. وتولت حملة "تَرَاحَموا تُرحَموا" مهمة إيصال تلك المساعدات التي موّلها صندوق الزكاة. وقد استهدفت في البداية 12 ألف مستفيد، ثم توسعت لتضم 2000 عائلة إضافية من غير المستفيدين، شملت عُمالًا بأجر يومي (مياومين)، وأسرًا فقيرة، ونازحين، وقد حُددت تلك الفئات من آلية للتسجيل.

ونظرا لمحدودية الاستجابة الحكومية، اكتسبت التدابير الإنسانية أهمية خاصة في ليبيا، حيث خُطِّطت ثماني استجابات إنسانية[3] نفذتها اليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما وُضعت خطة استجابة إنسانية، أسهمت في تنسيق أنشطة المنظمات الدولية داخل البلاد. واشتملت جميع الاستجابات الإنسانية الثماني على خصائص مراعية لاحتياجات الطفل، مما يعني استهدافها الأطفال بصورة مباشرة، وزيادتها قيمة المساعدات بحسب حجم الأسرة، و/ أو اشتمالها على روابط تتصل بخدمات الصحة والتعليم و/ أو التغذية.

على سبيل المثال، قام برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في تموز/ يوليو 2020 في تنظيم حصص شهرية من التغذية المدرسية يمكن اصطحابها إلى المنزل ليستفيد منها 18,379 طفلا. كما استهدفت بعض التدابير الإنسانية اللاجئين وطالبي اللجوء، الذين يمثلون فئة شديدة الضعف في ليبيا: إذ نفذت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، توزيع وجبات جاهزة للأكل في شباط/ فبراير 2021، لتتمكن كلتا الجهتين من الوصول المباشر لما يزيد عن سبعة آلاف لاجئ.

وفيما يتعلق بإتاحة إمكانية الحصول على الخدمات التعليمية، دعمت اليونيسف وزارة التربية والتعليم في إطلاق حملة "العودة إلى المدارس" في شباط/ فبراير، التي تضمنت توزيع مواد تعليمية لما يصل إلى 112,225 طفلا في أنحاء ليبيا. وفي الربع الأول من عام 2021، دعمت اليونيسف تعديل قيمة التحويلات النقدية وسلة الحد الأدنى من الإنفاق كي تستخدمها جميع الجهات الفاعلة التي تنفذ برامج مساعدات نقدية في ليبيا، وذلك حتى تنعكس تكاليف التعليم في سلة الحد الأدنى من الإنفاق. وقد استُحدث نوعان من الدفعات الإضافية لدعم التكاليف الخاصة بالتعليم هما: (1) دفعة غير متكررة خلال فترة "العودة إلى المدارس" لتغطية مصاريف اللوازم المدرسية والزي والكتب؛ (2) تحويلات شهرية لتغطية المصاريف التعليمية المتكررة كالمواصلات ووجبات الغداء المُعدَّة في البيت. ويمكن تقديم كلا المَبْلغين للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و17 عاما.

واستنادًا إلى تحليل استجابات الحماية الاجتماعية ضد كوفيد-19، تتضمن الدروس الرئيسية المستفادة -بالنسبة لليبيا- فيما يتعلق بتدابير الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات والمراعية للأطفال ما يلي:

- اتسمت غالبية التدابير الإنسانية بمراعاتها لاحتياجات الأطفال، وركزت على إتاحة إمكانية حصول الأطفال على المياه وخدمات الصرف الصحي وأدوات النظافة الشخصية والتغذية والتعليم. لكن لم يكن لأيٍ من التدابير المحددة روابط مباشرة بخدمات حماية الطفل.
- ينبغي تحليل البيانات المُجمّعة من حملات تسجيل المنتفعين بغرض اتخاذ تدابير، مثل حملة "تَرَاحَموا وتُرحَموا"، لتحديد إلى أي مدى يمكن الاستفادة من هذه البيانات في نظام الحماية الاجتماعية الحكومي وفي مواجهة الصدمات المستقبلية المحتملة.
- أخيرا، اتخذت غالبية التدابير المحددة شكل تدخلات طارئة وتحويلات مالية وقتية. وإنه لأمر ضروري وأساسي أن تتم تقوية نظام الحماية الاجتماعية القائم وكذلك القدرات المتاحة وجعلهما أكثر استجابة للصدمات.

المراجع:

Bilo, C., J.P. Dytz, and L. Sato. 2022. "Social protection responses to COVID-19 in MENA: Design, implementation and child-sensitivity". *Research Report,* No. 76 . Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and United Nations Children's Fund Middle East and North Africa Regional Office.

UNICEF. 2021. "Libya." *Humanitarian Action for Children.* New York: United Nations Children's Fund. <https://www.unicef.org/media/87136/file/2021-HAC-Libya.pdf> تم الاطلاع في 14 تموز/ يوليو 2022.

World Bank. 2021. *Libya's Economic Update* — April 2021. Washington, DC: World Bank. <https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/economic-update-april-2021>. تم الاطلاع في 14 تموز/ يوليو 2022.

ملاحظات:

1. للاطلاع على القائمة الكاملة للمراجع ووصف لجميع تدابير المساعدات الاجتماعية التي تم رصدها، يُرجى الاطلاع على الدراسة كاملة.
2. انظر <https://socialprotection.org/social-protection-responses-covid-19-global-south>.
3. اقتصر النظر في نطاق الدراسة على التدابير النقدية والعينية وتدابير التغذية المدرسية التي قادتها اليونيسف، أو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أو المنظمة الدولية للهجرة، أو مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أو برنامج الأغذية العالمي.

الآراء الواردة هنا ليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة أو الحكومة البرازيلية.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
International Policy Centre for Inclusive Growth
SEPS 702/902, Centro Empresarial Brasília 50, Torre B — Asa Sul
70.390-025 Brasília/DF, Brazil +55 61 2105 5000
ipc@ipc-undp.org ■ www.ipcig.org